

تأثير تحرير سعر صرف الجنيه المصري على بعض المتغيرات الاقتصادية

فتحي خليفة علي خليفه

كلية التجارة - جامعة أسيوط

قسم الاقتصاد بجامعة الامام محمد بن سعود حاليا - السعودية

مقدمة

تمثل مشكلة تدهور سعر صرف الجنيه المصري إحدى المشاكل التي شغلت أذهان كثير من الاقتصاديين المصريين طوال عقدي السبعينيات والثمانينيات خاصة بعد الاتجاه إلى سياسة تحرير الاقتصاد القومي. وقد تزامن ذلك مع محاولة معالجة سلسلة الاختلالات الهيكلية التي من أهم مظاهرها: ارتفاع معدل التضخم، والبطالة، وتزايد عجز الميزان التجاري - ومن ثم عجز ميزان المدفوعات - نتيجة للزيادة الكبيرة في الواردات عن الصادرات وتزايد المديونية الخارجية.

لقد حاولت السياسة الاقتصادية عبر فترات طويلة الاحتفاظ بسعر صرف أعلى من الحقيقي خشية زيادة معدلات التضخم في الداخل، وكانت سياستها في ذلك متفككة مع عدد كبير من دول العالم الثالث في الخمسينيات والستينيات إلا أنه في السبعينيات والثمانينيات بدأت هذه السياسة في التغير التدريجي نحو تحرير التجارة والاعتماد على أسلوب آلية السوق⁽¹⁾. (Dornbush. 1992) وبدأت كثير من الدول ومن بينها مصر في الاقتراب بسعر الصرف من قيمته الحقيقية.

ولقد كان من أسباب هذا التغير :-

- 1 - تغير الفلسفات التي تحكم كثير من الدول النامية وذلك بتحجيم دور الدولة في النشاط الاقتصادي Antistatism.
- 2 - ضعف الأداء الاقتصادي في كثير من الدول النامية خلال فترة الثمانينات⁽²⁾.
- 3 - ضغط البنك الدولي وصندوق النقد للاتجاه نحو اعتماد أسلوب آلية السوق.

4 - اعتماد كثير من الدول النامية تنفيذ برامج وتوصيات وسياسات الإصلاح الاقتصادي التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ومن ثم فإن مصر -تمشيا مع هذا الاتجاه- اعتمدت في سياستها الاقتصادية في البداية أسلوب الفصل بين أسواق النقد الأجنبي المختلفة، وبخاصة تلك التي تخص سلع محدودية الدخل، خوفاً من الارتفاع الكبير في أسعارها في الداخل . إلا أنه بعد استكمال سلسلة من سياسات التكييف المتزامنة مع سياسة الإصلاح الاقتصادي أمكن إجراء توحيد سعر الصرف وتركه حراً لقوى العرض والطلب على العملة الأجنبية في أكتوبر 1991 . وهذه السياسات هي⁽³⁾ :

- 1 - تحرير سعر الفائدة .
 - 2 - التخلص من بعض وحدات القطاع العام وتشجيع القطاع الخاص .
 - 3 - تخصيص الموارد طبقاً لآلية السوق .
 - 4 - اعطاء أسعار السلع والخدمات قيمها الحقيقية ومن ثم تقليص حجم الدعم بدرجة كبيرة .
 - 5 - خفض الدين الخارجي والاقبال من ضغوط خدمة الدين على الاقتصاد القومي .
 - 6 - السيطرة على بعض عناصر الطلب على العملة الأجنبية .
- ومنذ أكتوبر 1991 شهدت سوق الصرف استقراراً نسبياً كان غير متوقع إلا أنه ومع ذلك فإن سياسة تحرير سعر الصرف - فضلاً عن اعتماد سياسة التحرير الاقتصادي بشكل عام - يتوقع أن تنتج مجموعة من الآثار على المتغيرات الاقتصادية وعلى أداء الاقتصاد القومي في المرحلة القادمة .
- وهذا البحث يحاول استعراض بعض الجوانب الإيجابية والسلبية لسياسة تحرير سعر صرف الجنيه المصري، وتتبع تأثير ذلك على بعض المتغيرات الاقتصادية وذلك من خلال تناول النقاط التالية :-
- 1 - الجدل حول جدوى سياسة تحرير سعر الصرف .
 - 2 - دراسة وقياس تأثير تغيرات سعر الصرف في الفترة الماضية على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر .
 - 3 - دراسة تأثير تحرير سعر الصرف على ميزان المدفوعات .

4 - دراسة تأثير تحرير سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مثل الاستثمار والاستهلاك ومعدل التضخم . . . الخ .

جدوى سياسة تحرير سعر الصرف

تنقسم آراء الاقتصاديين بشأن السياسة الواجب اتباعها تجاه سعر صرف دولة ما إلى تيارين⁽⁴⁾ :-

الأول: ينتمي إلى مدرسة الاقتصاد الحر والاعتماد على السوق ويرى هذا التيار ضرورة تصحيح التشوهات في سعر الصرف ويطلب بتخفيض سعر الصرف لأن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى :-

- 1 - علاج اختلال هيكل الإنتاج وهيكل التجارة الخارجية .
 - 2 - المساهمة في الوصول بقيمة العملة الوطنية إلى المستوى الذي يعكس حقيقة علاقة العرض والطلب على الصرف الأجنبي في هذه الدولة مما يساعد على ترشيد استخدام النقد الأجنبي .
 - 3 - إن المغالاة في سعر الصرف يؤدي إلى ضياع القدرة التنافسية لمنتجات هذه الدول في الأسواق العالمية .
 - 4 - إن تخفيض قيمة العملة الوطنية سيعطي فرصة لزيادة الصادرات وانخفاض الواردات مما يساعد على تحسين موقف ميزان المدفوعات .
- الثاني:** ينتمي إلى مدرسة الاقتصاد المخطط .

ويرى أن الرأي السابق وإن كان يؤتى ثماره الإيجابية لمعالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات الرأسمالية، إلا أنه قد يحدث آثاراً عكسية في الاقتصاديات النامية ويعزون ذلك إلى ما يلي :-

- 1 - إن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية يفترض أن يؤدي إلى زيادة الصادرات، إلا أن ذلك يصعب تحقيقه في حالة عدم مرونة الجهاز الانتاجي وهي صفة تميز معظم الدول النامية، بالإضافة إلى ضعف مرونة الطلب على سلع التصدير .
- 2 - يفترض الرأي الأول أن تخفيض سعر صرف العملة الوطنية سيعني إعادة تخصيص الموارد الاقتصادية في صالح انتاج سلع التصدير .

ويلاحظ أن الدول التي تحقق معدلات نمو مناسبة في الصادرات تمتعت بمعدلات نمو عالية في الدخل القومي، بل إن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كانت أكبر من معدل نمو الصادرات⁽⁵⁾. (Gershon, 1982) إلا أن ذلك يفترض مرونة انتقال عناصر الإنتاج من قطاع سلع الاستهلاك المحلي إلى قطاع سلع التصدير، ويلاحظ أن هناك جدلا حول هذا، فضلا عن صعوبة تقسيم منشآت الدولة إلى قطاعين: قطاع ينتج بغرض التصدير وقطاع ينتج للسوق المحلي لأن هناك عديداً من المنشآت تنتج للغرضين معا⁽⁶⁾.

ومع ذلك يمكن القول بأن مرونة انتقال عناصر الإنتاج ما بين القطاعين يتوقف على المرونة السعرية لطلب وعرض السلع والخدمات التي تدخل في نطاق التجارة الخارجية محلياً وخارجياً وكذلك على المرونة السعرية لطلب وعرض السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية.

3 - أيضاً يفترض الرأي الأول أن السوق التي تواجه الدول النامية سوق منافسة كاملة وهو غير متحقق، إذ إن السوق التي تواجه الدول النامية سوق ذات طابع احتكاري إما نتيجة لأن التجارة الدولية في بعض السلع تحتكرها دول دون أخرى، أو أن المستهلك اعتاد أن يستهلك سلعة من دولة معينة دون غيرها.

وبشكل عام يمكن القول بأن ظروف كل دولة هي المسؤولة عن نجاح سياسة التخفيض كما تقول «جان روبنسون»⁽⁷⁾ Joan Robinson.

فالدولة التي تكون مرونة الطلب الخارجي على صادراتها كبيرة، وتكون مرونة عرض منتجات التصدير كبيرة أيضاً - وتكون مرونة الطلب المحلي على الواردات هي الأخرى كبيرة - هذه الدولة ستفلسح في زيادة حصيلة صادراتها وتقليل وارداتها وسياسة التخصيص تكون في صالح الدولة، والعكس صحيح⁽⁸⁾.

وفي الزمن القصير يمكن - وبشكل مؤقت - أن يكون التخفيض في صالح الدولة ويؤدي إلى تحسين معدل التبادل الدولي وذلك نتيجة زيادة حصيلة الصادرات وتخفيض الواردات.

أما في الزمن الطويل فسيكون التخفيض في غير صالح الدول النامية خاصة في ظل اعتمادها على الواردات لتلبية متطلبات التنمية الاقتصادية، الأمر الذي

يؤدي في النهاية لزيادة الواردات. وبعبارة أخرى - ولكي يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للنقد المحلي إلى تحسين ميزان المدفوعات - لا بد أن يكون مجموع مروونات الطلب في الداخل على الواردات والطلب في الخارج على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح وذلك بفرض ارتفاع مروونات العرض.

ونخلص مما سبق إلى أن سياسات تحرير سعر الصرف أصبحت من السياسات التي يطالب بها كثير من الاقتصاديين وتحت عليها كثير من الدراسات التي يجريها خبراء البنك الدولي في دراساتهم المقدمة إلى البنك الدولي، ونذكر على سبيل المثال⁽⁹⁾. W.Max Corden & Bella Ballassa.

ونعرض فيما يلي تأثير تخفيض سعر الصرف على كل من الصادرات والواردات بصورة أكثر تحديداً: -

تأثير تخفيض سعر الصرف على الصادرات: لقد أثبتت الشواهد العلمية أن الدول التي استهدفت تحقيق معدلات نمو مناسبة في الصادرات تمتعت بمعدلات نمو عالية في الدخل القومي، إذ إن الصادرات من مكونات الناتج، وهناك عدة دراسات عملية أثبتت أن الصادرات تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات⁽¹⁰⁾. (ومع ذلك هناك عدة دراسات أخرى جادلت في إمكانية أن تساهم الصادرات في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات (Balassa, 1977, 1978).

ومن ناحية أخرى نجد أن الصناعات التي تُصدّر سلعتها تكون انتاجية عوامل الانتاج المستخدمة فيها أكبر من انتاجية عوامل الانتاج التي تدخل في سلع لا تصدر. كما أن الدول التي تتجه إلى التصدير تستفيد من الاقتراب من التخصيص الأمثل للموارد وتحقق كذلك معدل نموًا عاليًا⁽¹¹⁾. ومن المعروف أن من الأهداف المباشرة لتخفيض سعر الصرف هو زيادة الصادرات ومن ثم تقليل عجز ميزان المعاملات الجارية إلا أن ذلك لكي يحدث. لا بد من تدعيمه بمجموعتين من السياسات⁽¹²⁾.

الأولى: سياسات ضغط إجمالي الطلب الحقيقي بالنسبة للناتج.

الثانية: سياسات زيادة العرض بمواصلة الإسراع بمعدل نمو الناتج لصالح السلع القابلة للتبادل الدولي. وعلى ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يجب أن

يجري تعزيزه بسياسات تخفيض الطلب، ويكون ذلك عن طريق رفع مستوى الأسعار المطلق، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق مثل كمية النقود والدخول الاسمية لهذه المتغيرات والأجور والأصول المادية- ويحدث هذا إذا لم يتم رفع القيم الاسمية لهذه المتغيرات بنفس نسبة التخفيض في سعر العملة. كما يعزز تخفيض سعر العملة أهداف كل من سياسات إدارة الطلب وسياسات العرض الأمر الذي يرفع أسعار السلع القابلة للتبادل الدولي بالنسبة لأسعار السلع غير القابلة للتبادل.

ومن الممكن إجراء تخفيض حقيقي في سعر الصرف دون تخفيض سعر العملة. فسعر الصرف الحقيقي ينخفض حينما ينخفض سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل، أو حينما تنخفض الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية مقيسة بنوع من العملة القياسية. ولاحداث انخفاض في سعر الصرف الحقيقي قد يكفي أن نجعل معدل التضخم المحلي أقل من معدل التضخم الأجنبي ذي الصلة بنفس الاقتصاد. وهذا ربما لا يستلزم بالضرورة حدوث تخفيض في سعر العملة إذا كان في مقدور السياسات المالية والنقدية الانكماشية أن تخفض التضخم المحلي بالقدر المرغوب. ومن ناحية أخرى قد يصعب تخفيض السعر النسبي للسلع غير القابلة للتبادل بمثل هذه السياسات الانكماشية، فضلا عن كونها غير مرغوبة وذلك لأن القيود على الائتمان قد يكون لها أثر سلبي على الناتج، بالإضافة إلى ضغط عجز الميزانية (تخفيض الإنفاق ومضاعفة الضرائب) سيكون لها آثار سياسية بسبب تأثيرها على توزيع الناتج والدخل الحقيقيين. فضلا عن هذا قد نجد أن الهبوط في التوسع النقدي قد يؤدي إلى بطالة.

ومع ذلك نجد أنه في أعقاب تخفيض سعر عملة ما يمكن أن يزيد عرض الصادرات نتيجة زيادة الطاقات أو استخدام طاقات لم تستخدم أو تحويل الموارد الانتاجية من قطاعات بدائل الواردات والسلع غير القابلة للتبادل (المحلية الخاصة) في الاقتصاد إلى قطاعات التصدير. وتفسير ذلك أن ارتفاع ربحية القطاع المنتج للسلع القابلة للتبادل بالنسبة للقطاع المنتج للسلع غير القابلة للتبادل - نتيجة تخفيض قيمة العملة - يؤدي إلى انتقال عناصر وموارد الإنتاج من القطاع الثاني

إلى القطاع الأول فيزيد حجم الإنتاج في هذا الأخير مما يتيح زيادة حجم السلع المصدرة وحجم السلع البديلة للواردات، وهو ما يعني أن تخفيض قيمة العملة الوطنية له أثر توسعي على حجم العرض المحلي من السلع القابلة للتبادل الدولي. أما انخفاض استهلاك السلع القابلة للتبادل فيحدث من خلال أثر تخفيض قيمة العملة على خفض الإنفاق وتحويله، وتفسير ذلك أن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية يؤدي إلى انخفاض الدخول الحقيقية والقيم الحقيقية للأصول المالية، وبالتالي إلى انخفاض حجم الإنفاق الحقيقي كذلك فإن ارتفاع أسعار السلع القابلة للتبادل بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل نتيجة تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى تحول الإنفاق من الأولى إلى الثانية الأرخص نسبياً، مما يسمح بزيادة حجم السلع القابلة للتبادل والمتاحة للتصدير.

وبعبارة أخرى يكون لسياسة التخفيض أثر توسعي على العرض المحلي وأثر انكماشى على الطلب الفعلي المحلي. وهو ما ينعكس في تخفيض الفجوة بين إجمالي الاستيعاب وبين الناتج الإجمالي وبالتالي في خفض عجز الميزان التجاري في ميزان المدفوعات.

وتجدر الإشارة إلى أن التحليل السابق يقوم على افتراض أساسي مؤداه أن العرض المحلي لا يتأثر بالانكماش الذي حدث في الطلب الفعلي المحلي. فحجم الإنتاج المحلي يتحدد في معظم الأحيان بمؤثرات خارجة عن النموذج (مثل الطاقة الانتاجية وأسعار عوامل الإنتاج.. الخ) وعلى ذلك يعتبر العرض متغيراً مستقلاً عن التغير في الطلب، ويقتصر تأثير انكماش الطلب المحلي على مستوى الأسعار المحلية دون المساس بمستوى العرض الكلي.

ويلاحظ أن الطاقات الإنتاجية تزيد نتيجة الزيادة في رصيد رأس المال، إذا أدى تخفيض سعر العملة إلى زيادة تشجيع تدفق رأس المال الأجنبي أو تحقق زيادة في الادخار المحلي أو تحسين الكفاءة في الاستثمار. ومما يسهل من توسيع الطاقات أو زيادة استخدام الطاقة القائمة أن يؤدي تخفيض سعر العملة إلى تخفيض التكاليف والأسعار المحلية بالنسبة للتكاليف والأسعار السائدة في الخارج مما يزيد من ربحية إنتاج السلع القابلة للتصدير ويلاحظ أنه عندما تنخفض معدلات

التضخم المحلية عن المعدلات في الخارج فإن أسعار السلع المحلية غير القابلة للتبادل - داخل الاقتصاد المحلي - ستميل إلى الانخفاض بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل دولياً وبعبارة أخرى سيميل سعر الصرف الحقيقي إلى الهبوط .

وبالمثل إذا أريد لتخفيض سعر عملة ما أن تكون لها آثار إيجابية على عرض الصادرات، فلا بد أن تتيح السياسة المالية لسعر الصرف الحقيقي أن ينخفض مع سعر العملة. ومن هنا لا بد من زيادة أسعار الإنتاج في سلع التصدير المتأثرة مع تخفيض سعر العملة لتسهيل الهبوط اللازم في سعر الصرف الحقيقي⁽⁴⁾. وقد وجد أن كثيراً من البلدان النامية تفشل في إحداث تخفيض كبير في سعر الصرف فضلاً عن إبقائه منخفضاً لفترة طويلة تكفي لتكييف العرض مما يؤدي إلى فشل التخفيض في زيادة عرض الصادرات، ويرجع ذلك إلى الفشل في نقل زيادات الأسعار إلى المصدرين - حيث تكون هذه الأسعار مقيدة - أو بسبب عدم القدرة لأسباب اجتماعية وسياسية مختلفة عن تخفيض عجز الميزانية أو تضيق التوسع النقدي بدرجة تكفي لتخفيض التضخم المحلي .

أما بالنسبة لمدى استجابة أسعار الصادرات فمن المعروف أنه إذا صاحب تخفيض سعر عملة ما سياسات نقدية ومالية وأسعار إنتاج مناسبة فإن سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للصادرات ينخفض، والكميات القابلة للتصدير (أي استجابة العرض) تتوقف على درجة مرونة أسعار الإنتاج الداخلي، وعلى العوامل المادية والمالية المحلية الأخرى التي تؤثر على العرض - فهذه العوامل قد تستكمل أو تشل العرض الذي تدفعه التغيرات النسبية في الأسعار .

وهناك كثير من الآراء تنادى بأنه من الأفضل عدم التدخل في آلية السوق ومن ثم فإن الاستقرار في سعر الصرف سيتحقق وكذلك توازن السوق. ففي دراسة أجريت لتحليل أثر آليات سعر الصرف الحقيقي على الأسعار والاستثمار⁽¹³⁾ وجد أن السياسات المالية الحكومية الملائمة والتغيرات في سعر الفائدة لها تأثير على سعر الصرف الحقيقي وكذلك على الأسعار الداخلية وعلى رصيد رأس

* سعر الصرف الحقيقي بالنسبة للمصدر هو نسبة أسعار سلع التصدير إلى أسعار السلع غير المصدرة.

المال. (Murphy, 1989). فعلى سبيل المثال فإن التوسع في عجز ميزانية الحكومة سيكون له تأثيرات مختلفة تماما على أسعار الأصول وكذلك على سعر الصرف الحقيقي ورصيد رأس المال، وهذا يعتمد على ما اذا كان التوسع قد تحقق من خلال اقتطاع الضرائب أو زيادة الإنفاق الحكومي وعلاوة على ذلك فإن التغير في الإنفاق الحكومي سيكون له تأثيرات مختلفة تعتمد على تخفيض الإنفاق وتخصيصه بين الناتج القابل للتبادل والناتج غير القابل للتبادل Traded and Non Traded Output.

ومن ناحية أخرى تقترح الدراسة المحافظة على استقرار السياسة المالية الأمر الذي يؤدي إلى تخفيض معدلات أسعار الصرف الحقيقية.

تأثير تخفيض سعر الصرف على الواردات: ذكرنا أن تخفيض سعر الصرف - مع السياسات النقدية والمالية المناسبة - يؤدي إلى هبوط في سعر الصرف الحقيقي (أي سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لسعر السلع القابلة للتبادل) وكذلك ارتفاع مستوى الأسعار الداخلية.

ويؤدي ارتفاع الأسعار الداخلية بدوره إلى تخفيض القيم الحقيقية للمتغيرات التي تؤثر على الإنفاق، مثل الرصيد النقدي والدخول الاسمية والأجور والأصول المادية. لأن القيم الاسمية لهذه المتغيرات - مع سياسات دعم الأسعار - لا تتكيف صعودا بنفس قدر انخفاض سعر العملة. وقد يكون تخفيض سعر العملة تضخيما دون تغيير الأسعار النسبية بين السلع القابلة للتبادل - بعد تغيير سعر الصرف - بنفس النسبة المئوية التي ترتفع بها أسعار الواردات ويلزم لذلك تكيف السياسات النقدية والمالية المحلية لتوفير موازنات نقدية اضافية تلزم للبقاء على مستوى الأسعار مرتفعا، وفي ظل هذا الوضع يمكن للتخفيض المستمر لسعر العملة أن يولد آثارا تضخمية دون أن يحقق أيا من النتائج المفيدة لتغيرات الأسعار النسبية، ويعني الارتفاع في أسعار السلع القابلة للتبادل بالنسبة للسلع غير القابلة للتبادل، أن الأسعار الحقيقية للواردات (أسعار الواردات مكيفة بمتوسط مستوى الأسعار الداخلية) تميل للارتفاع مع تخفيض سعر العملة.

الطلب على الواردات: مع ارتفاع الأسعار الحقيقية للواردات وانخفاض القوة الشرائية الحقيقية للدخل والأصول في أعقاب تخفيض سعر العملة يهبط مقدار الواردات التي يريد الأفراد والشركات شراءها (الطلب على الواردات) بدرجة تتوقف على مرونة الطلب على الواردات تجاه الأسعار والدخل الحقيقي.

وعلى ذلك يمكن القول بأن تخفيض سعر العملة يؤثر على كمية الواردات من السلع الاستهلاكية من خلال تأثيره على ثلاثة متغيرات هامة هي⁽¹⁴⁾ (جونسون، 1987).

- 1 - الدخل الحقيقي المتاح للانفاق.
 - 2 - نسبة الاستهلاك المرغوب إلى الدخل المتاح.
 - 3 - وأخيرا القيمة الحقيقية للسلع المستوردة داخل ميزانيات الاستهلاك الحقيقية.
- وأى زيادة في هذه المتغيرات تسهم في زيادة الواردات الحقيقية من السلع الاستهلاكية، ويتجه تخفيض سعر العملة بذاته إلى تخفيض الدخل الحقيقي المتاح وتخفيض قيمة السلع المستوردة في الاستهلاك الحقيقي، ولكن فعالية تخفيض سعر العملة في تغيير نسبة الاستهلاك إلى الدخل غير واضحة.

ويتجه تخفيض سعر العملة إلى تقليل نسبة السلع المستوردة في مجموع الاستهلاك برفع أسعار السلع المستوردة بالنسبة للأسعار الداخلية، كما أن هبوط القيمة الحقيقية للأصول المالية يمكن أن يشجع الادخار، إذ يحاول الأفراد زيادة أصولهم بالنسبة للدخول. لكن هبوط الدخل قد يؤدي إلى هبوط المدخرات بالنسبة للدخل.

وباختصار ليس من الواضح أن تخفيض سعر العملة بذاته يغير النسبة بين الاستهلاك والدخل تغيرا ملموسا. ويبدو أن تخفيض سعر العملة حينما تتوفر له السياسات التي تدعمه يؤدي إلى زيادة صافي تدفقات رأس المال الأجنبي الخاص والرسومي. وتقليل هروب رؤوس أموال المقيمين المحليين وزيادة التمويل الاستثنائي لميزان المدفوعات⁽¹⁵⁾، ومن المعروف أن هروب رؤوس الأموال يظهر حينما يكون سعر الصرف غير واقعي خاصة في ظل نظام السعر المثبت في البلدان النامية⁽¹⁶⁾. (Chhiber et al, 1990).

تأثير تخفيض سعر الصرف على العرض: عقب تخفيض سعر العملة لا بد أن تعتمد السياسة المالية والنقدية إلى الضغط على الطلب الداخلي للسماح لسعر الصرف الحقيقي بالانخفاض، إلا أن هذه السياسة يجب ألا تعوق التدابير الائتمانية والضريبية المرتبط بها استجابة العرض المحلي.

ويلاحظ أن تخصيص الائتمان بين القطاع الخاص والقطاع العام قد يجعل القطاع الخاص - بصورة غير متناسبة - يقع عليه عبء الإبطاء بنمو الائتمان مما يؤدي إلى خنق نشاطه الإنتاجي، ولعل الركود الذي أصاب النشاط الاقتصادي في مصر نتيجة لتقييد الائتمان عقب تحرير سعر صرف الجنيه المصري يؤيد ذلك، لقد وقع عبء تقييد الائتمان على القطاع الخاص أكثر من القطاع العام وبدا أن تأثيره على الأول أكبر.

إن التباطؤ الفجائي في توسيع الائتمان يمكن أن يؤدي إلى تخفيض النشاط الاقتصادي. لذا لا بد من تكييف النشاط الاقتصادي مع احتياجات النشاط الإنتاجي الحقيقي.

وتكشف كثير من الدراسات⁽¹⁷⁾ (جونسون، 1987) أن مروونات العرض للأسعار إيجابية عموماً رغم أن هذه المروونات قد تكون منخفضة للغاية في الأجل القصير - أي أقل من واحد - كما تُبين الدراسات كذلك أن مروونات العرض في الأجل الطويل أكبر من المروونات في الأجل القصير. وليس من الضروري فحسب أن يهبط سعر الصرف الحقيقي بعد تخفيض سعر العملة، بل لا بد كذلك أن يتوقع المنتجون استمرار التخفيض الحقيقي ما لم تستدع الظروف الاقتصادية تغييراً. وإذا لم ترتبط التغيرات في العوامل الأخرى غير سعر الصرف ارتباطاً مباشراً بتخفيض سعر الصرف (مثل التكييف للأجور وارتفاع تكلفة المدخلات المستوردة) فإن أثرها على العرض لا يمكن أن يُعزى لتعديل سعر الصرف. ولا شك أن العجز عن الفصل بين آثار القوى الأخرى على العرض وآثار سعر الصرف عليه - بعد تخفيض سعر العملة - أحد مصادر الخلط بشأن جدوى تخفيض سعر الصرف كأداة سياسية.

ونخلص من التحليل السابق إلى أن تخفيض سعر الصرف الحقيقي يعتبر عنصراً هاماً من حزمة سياسات هدفها تخفيض العجز الخارجي لميزان

المدفوعات. وتبين كثير من الشواهد المتاحة أن مرونة العرض للأسعار في البلدان النامية إيجابية عموماً، إلا أن المرونة في الأجل القصير يمكن أن تكون منخفضة كثيراً بالمقارنة بالمرونات في الأجل الطويل. ولكي يُحدث التخفيض أثره على الصادرات يجب توافر عاملين:-

- 1 - يجب توافر سياسات التصدير المناسبة التي تتناسب مع العرض الداخلي ومع تخفيض سعر العملة حتى تؤدي إلى تغيير أداء التصدير.
 - 2 - يجب العمل على فتح الأسواق، إذ إن ذلك يعتبر عاملاً هاماً لتوسيع الصادرات، مع تخفيض قيود بلدان منظمة الجات.
- ومع ذلك يجب الإشارة إلى أن استجابة قطاع الصادرات لسياسة تحرير سعر الصرف قد يتطلب فترة زمنية تصل إلى عدة سنوات في حين أن الأثر على الواردات قد يكون مباشراً وسريعاً وله انعكاسات سياسية واجتماعية كبيرة يصعب تقبلها بسهولة من قبل فئات وشرائح كبيرة من أفراد الشعب، وفي ذات الوقت فإن تحرير سعر الصرف وسعر الفائدة يمكن أن يؤدي في الأجل القصير إلى تدفق رؤوس الأموال⁽¹⁸⁾ (حنفي، 1992).

وأخيراً في إطار الجدل حول سياسات سعر الصرف يطرح التساؤل التالي: هل سعر الصرف متغير مستقل أو متغير تابع أو بعبارة أخرى هل هو يتبع أم يقود؟ نجد أن الاقتصاديين يقررون أن سعر الصرف يجب أن يتبع بدلاً من أن يقود⁽¹⁹⁾ (Corden, 1990) كما أن سياسة سعر الصرف يجب أن تكون مصحوبة بسياسة نقدية غير تضخمية.

تأثير تغيرات سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية:

- 1 - تأثير تخفيض سعر الصرف على الاستثمار: في دراسة حديثة أجريت على اندونيسيا عن أثر تخفيض سعر الصرف على الاستثمار الخاص⁽²⁰⁾ (Chhiber, 1990) نجد أنها تقرر أن التخفيض في الأجل القصير يؤثر سلبي على الاستثمار الخاص وذلك بسبب ارتفاع التكلفة الحقيقية لرأس المال وكذلك السلع الوسيطة الأمر الذي يحد من ربحية القطاع الخاص. أما في الأجل الطويل فإنه يتوقع أن يحدث انتعاش في قطاع السلع التصديرية مما يزيد من ربحية القطاع الخاص، إلا أنه يجب اتباع السياسات الاقتصادية الملائمة. ولكن إلى أي مدى يكون الأجل القصير قصيراً وإلى أي مدى يكون الأجل الطويل طويلاً. نجد أن الدراسة تقرر أن

الأجل القصير في حالة اندونيسيا حوالي ثلاث سنوات وهذا يعتبر أقل من الدول الأخرى، ومع ذلك نجد أن الدراسة توضح أنه لم يجر أخذ كل العوامل المؤثرة في الحساب.

2 - تأثير سعر الصرف على قطاع الصناعة. حجم الواردات يمكن أن يؤثر على حجم الصادرات من خلال عملية الإنتاج وعندما تكون أساليب الإنتاج قابلة للتغير فإن تخفيض سعر العملة وما يرتبط به من هبوط في سعر الصرف الحقيقي قد يؤدي إلى تشجيع إحلال المدخلات المحلية محل المدخلات المستوردة إلا أن ذلك يحدث في الأجل الطويل.

ونتيجة لذلك فإن تكاليف الإنتاج تزيد في كثير من الحالات مع تخفيض سعر العملة وبالتالي - مع ثبات العوامل الأخرى - ستكون استجابة العرض في الأجل القصير والمتوسط أكبر كلما قلت مكونات الإنتاج المستوردة وفي المدى الطويل قد يكون هذا مفيدا لتخفيض سعر العملة.

3 - تأثير تخفيض سعر الصرف على الأجور: تخفيض سعر العملة يؤثر على مدى هبوط الأجور الحقيقية ومن ثم على تخفيض سعر الصرف الحقيقي. وعندما لا تكون الأجور الاسمية جامدة نتيجة عدم وجود نقابات عمال قوية فمن الممكن تقييد الأجور بسهولة بعد تخفيض سعر العملة دون زيادة البطالة.

دراسة تأثير تغيرات سعر الصرف في الفترة الماضية على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي

ويشتمل هذا المبحث على جزأين هما:

الأول: يتضمن عرضاً للتطورات الأخيرة في سعر الصرف.

الثاني: يبحث في تأثير سعر الصرف على عرض وطلب النقد الأجنبي.

وتتناول هذين الجزأين فيما يلي:

أولاً: عرض للتطورات الأخيرة في سعر الصرف: في النصف الثاني من السبعينيات ساد الاقتصاد القومي فلسفة مغايرة عن تلك التي اتبعت في الستينيات وذلك بتطعيم الاقتصاد القومي بألية السوق وبدأت هذه الفلسفة تترسخ منذ ذلك

الحين . لقد تزامن ذلك مع اتجاه عالمي أخذ في التزايد والانتشار بعد ذلك وقد سارت كثير من الدول النامية في هذا الاتجاه خاصة تلك التي تتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي التي يصوغها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وبدأ أن هذا اتجاه عالمي يسود كثيراً من الدول خاصة بعد تعديل المادة الرابعة من اتفاقية صندوق النقد الدولي في سنة 1976 والتي تُلزم الدول بتحديد أسعار صرف ثابتة لعملائها وفقاً لأسعار التعادل تعديلاً شاملاً بما يسمح بتحديد أسعار الصرف وفقاً لنظام حرية الصرف أو التعويم .

وقد شهدت مصر في فترة السبعينيات نظاماً للتيسيرات النقدية انطوى على تخفيض مستمر في قيمة الجنيه المصري تجاه العملات الأخرى . وتعتبر السنوات من 1973-1979 هي السنوات التي تركزت فيها معظم الاجراءات التي تُمثل تغيرات جذرية في سعر صرف الجنيه المصري رسمياً .

لقد تميز النظام المطبق في مصر بعدة خصائص أهمها (عبدالحليم، 1993)⁽²¹⁾ .

- 1 - تحديد سعر الصرف بطريقة إدارية .
- 2 - وجود أسعار صرف متعددة .
- 3 - تقويم سعر صرف الجنيه بأعلى من قيمته .

ولقد جرى تثبيت سعر صرف الجنيه عند مستوى 2.55 دولار للجنيه قبل عام 1973 . ثم توالى تخفيض سعر الجنيه المصري تجاه الدولار بعد ذلك من 2.55 إلى 1.7 في سبتمبر 1973 إلى 1.5 في فبراير 1976 إلى 1.47 في مايو 1976 إلى 1.428 في نوفمبر 1976 وذلك برفع نسبة العلاوة التي تضاف إلى السعر الرسمي الذي ظل ثابتاً عند مستوى 2.55 دولار للجنيه حتى 1979/1/1 عندما جرى توحيد أسعار الصرف الرسمية والتشجيعية عند مستوى 1.428 دولار للجنيه أو الدولار = 70 قرشا⁽²²⁾ وتعتبر السنوات بعد عام 1979 مجرد امتداد للسنوات السابقة وفيها تزايدت نسبة التخفيض في سعر صرف الجنيه المصري وقد توالى الانخفاض بعد ذلك إلى 1.19 في 1981/8/1 ثم حدث تخفيض آخر لبعض المعاملات في نطاق مجمع النقد الأجنبي إذ بلغ السعر 0.892 جنيه مصري للدولار في 1984/4/30 ثم 0.806، في 5

يناير 1985 ثم أخذ السعر في التناقص التدريجي بعد ذلك حتى بلغ 0.75 في ديسمبر 1985⁽²³⁾. وبعبارة أخرى فإن مصر عادت مرة أخرى إلى نظام يأخذ بتعدد أسعار الصرف من أول أغسطس 1981 وأصبح هناك سعر صرف رسمي وآخر تشجيعي وثالث في السوق الحرة ورابع للاتفاقيات.

وفي مايو 1987 صدرت قرارات انشاء السوق المصرفية الحرة لإعادة التوازن والاستقرار لسوق الصرف الأجنبي في مصر وذلك بتخفيض قيمة الجنيه في محاولة لجذب تحويلات المصريين العاملين بالخارج وقد جرى تمويل كافة العمليات الخاصة باستيراد السلع والخدمات للقطاعين العام والخاص من موارد هذه السوق وذلك بسعر صرف مرن تحدد في البداية بمقدار 217 قرشا للدولار ثم 333 قرشا للدولار، أما بالنسبة لسعر صرف مجمع البنك المركزي فقد جرى رفعه مرتين من 70 قرشا للدولار إلى 110 قرشا في أغسطس 1990.

ويلاحظ أن السوق الجديدة لم تقض على السوق غير الرسمية للصرف الأجنبي وذلك لاستمرار بقاء جزء من الطلب على النقد الأجنبي خارج نطاق السوق المصرفية.

وجدير بالذكر أن هيكل أسعار الصرف السابقة قد أسفر عن نتائج متحيزة ضد حصيلة الصادرات من السلع والخدمات. فقد كانت الفجوة الكبيرة بين الأسعار المحددة، وأسعار السوق الحرة إلى جانب عدم السماح للمصدرين بالاحتفاظ بحصيلة صادراتهم من النقد الأجنبي لتمويل مستلزمات الإنتاج المستوردة بمثابة عقوبات مالية على المصدرين مما أدى إلى إضعاف الحافز على التصدير.

أما بداية التسعينيات فقد شهدت أولى محاولات الحكومة للاقتراب بسعر الصرف الرسمي من سعر السوق الحرة وذلك بإنشاء سوق حرة ضمن النطاق الحكومي تسمح فيها للسعر بالتغيير. وفي أكتوبر 1991 جرى التعويم الكلي لسعر صرف الجنيه المصري بعد اكتمال سلسلة الاجراءات التي تحول دون انهيار السعر مثل رفع سعر الفائدة على الجنيه والسيطرة على بعض عناصر الطلب مع وضع حد أقصى للائتمان، الأمر الذي ساعد على خفض الطلب على النقد الأجنبي كوعاء ادخاري، بل إنه ساعد على تصفية بعض الأرصده الأجنبية. وقد ساعد على ذلك ثبات نسبي في سعر صرف الجنيه المصري.

- ويمكن إيجاز أسباب هذا الثبات النسبي في سعر الصرف فيما يلي :
- 1 - اتباع سياسة انكماشية من جانب الحكومة متضمنة تحديد سقف ائتمان لا تتجاوزه البنوك. الأمر الذي أثر على الواردات وأحدث ركوداً في النشاط الاقتصادي.
 - 2 - تقليل سالبية سعر الفائدة الحقيقي، وذلك بالرفع المتتالي لسعر الفائدة. فقد ارتفع سعر الفائدة على شهادات الاستثمار على سبيل المثال من 16,25 إلى 17,5٪.
 - 3 - تمويل عجز الموازنة بإصدار أذون الخزانة للسيطرة على معدلات التضخم، بأسعار فائدة تصل إلى أكثر من 18٪ الأمر الذي جعل أذون الخزانة أكثر إغراء من الاحتفاظ بالأرصدة النقدية الأجنبية.
 - 4 - إسقاط جزء من الديون المستحقة للخارج مما يعني الإقلال من أرقام خدمة الدين مما يساهم في خفض عجز ميزان المدفوعات ويدعم سعر الصرف.
- ثانياً: تأثير تغيرات سعر الصرف على عرض وطلب النقد الأجنبي: يمكن إجمال عناصر الطلب على العملة الأجنبية في مصر فيما يلي :

- 1 - طلب على الواردات.
 - 2 - طلب بغرض الاستخدام كمخزن للقيمة، خاصة في أوقات التضخم المرتفع وعند تدهور العملة المحلية.
 - 3 - طلب لاستخدام العملة الأجنبية في أغراض الاقتصاد الخفي وبخاصة تمويل تجارة المخدرات.
- فبالنسبة للعنصر الأول فقد شكل الطلب على الواردات عنصر الضغط الرئيس على رصيد العملة الأجنبية بالبلاد ويوضح هذه الصورة الجدول رقم (1) في حين لم تستطع الصادرات توفير العملة الأجنبية اللازمة لمواجهة الطلب على الواردات.
- أما بالنسبة للعنصر الثاني فقد شكل أيضاً عنصر ضغط على موارد العملة الأجنبية حيث أصبح الدولار مخزناً رئيساً للقيمة وساعد على ذلك التدهور المستمر في قيمة العملة المحلية مقومةً بالدولار من 1.43 إلى 0.30، في الفترة من 1982/1983 إلى 1992/1993⁽²⁴⁾ إضافة إلى ذلك ارتفاع معدل التضخم والذي تراوح خلال نفس الفترة ما بين 19٪ إلى 26٪⁽²⁵⁾.
- وتشير إحصاءات البنك المركزي المنشورة إلى أن إجمالي الودائع بالعملة المصرية في 1991 بلغ نحو 30 مليار جنيه بينما بلغ إجمالي الودائع بالعملة الأجنبية نحو 49 مليار جنيه⁽²⁵⁾. وهذا يعني أن الطلب على العملة الأجنبية ومخزن للقيمة ما زال كبيراً.

أما العنصر الثالث وهو الطلب على العملة الأجنبية لأغراض الاقتصاد الخفي فهي تشكل مصدر ضغط متزايد على الرغم من الجهود المستمرة لمحاصرة هذا النوع من النشاط وتقدر بعض الجهات الأموال المستخدمة في تجارة المخدرات بنحو أربعة مليارات دولار.

إن تغيير سعر الصرف وكثرة التعديلات التي طرأت على سعر الصرف فضلا عن التغييرات في السياسة الاقتصادية أحدثت تأثيرا واسع النطاق على معظم المتغيرات الاقتصادية، كما أن من المتوقع أن يُحدث تحرير سعر الصرف تأثيرات واسعة في المستقبل. ولا شك أن ذلك يرجع إلى كبر الأهمية النسبية لقطاع التجارة الخارجية في مصر، فقد تراوحت نسبة الصادرات الإجمالية إلى الناتج القومي الإجمالي ما بين 13.7٪ إلى 37.5٪ ونسبة الواردات الإجمالية تراوحت ما بين 20.5٪ إلى 42.7٪ في الفترة من 1970 إلى 1989.⁽²⁶⁾ ويمكن توضيح الصورة أكبر في الجدول التالي رقم (1).

جدول رقم (1)

نسبة إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج القومي الإجمالي

السنة	الصادرات منظورة وغير منظورة	الناتج القومي (م.ج) بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات إلى الناتج القومي ٪	الواردات مليون جنيه	نسبة الواردات إلى الناتج القومي.٪
1970	431.8	3090.5	13.7	632.5	20.5
1975	1035.3	5246.6	19.7	2003.9	38.2
1980	6435.3	17149	37.5	6821.7	39.8
1985	3676.6	33746.5	25.7	10136.8	30
1989	11673.5	60474.5	19.3	25835.3	42.7
1990	14961	63498.2	23.6	30263.2	47.7

المصدر: البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

أما البيانات في جدول رقم (2) فهي تبين تطور حصيلة العملة الأجنبية في مصر من الصادرات، وأيضاً الطلب على العملة الأجنبية والذي يتمثل في المدفوعات عن الواردات ومن ناحية أخرى تزايدت حصيلة النقد الأجنبي مقومة بالجنيه المصري من 449 مليون جنيه عام 1971 إلى 1035.3 مليون جنيه عام 1975 إلى 4353.7 مليون جنيه سنة 1980 ثم 5713.9 سنة 1985 ويمكن توضيح الصورة أكثر فيما يلي:

جدول رقم (2)

تطور موارد العملة الأجنبية

بالمليون من الجنيهات

1990	1985	1980	1975	1971	
8770.5	5713.9	4353.7	1035.3	449	تطور الموارد
2.24	1.329	,84	,64	,44	سعر الصرف الرسمي
2.24	1.595	,92	,745	,69	سعر الصرف الحر

المصدر: مجلس الشورى: سعر الصرف في مصر خلال الفترة من عام 1947 حتى الآن.
 تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية سنة 1986 ص 154، ص 155.
 - البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. اعداد متفرقة.

تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات:

1 - تأثير انخفاض سعر صرف الجنيه المصري على عناصر الميزان التجاري.
 إذا نظرنا إلى علاقة سعر صرف الجنيه المصري على كل من الواردات والصادرات يصعب القول أن هناك علاقة ارتباط قوية بين انخفاض هذا السعر وزيادة الصادرات بدرجة كبيرة تعادل هذا الانخفاض. ففي مايو 1987 كان سعر صرف الدولار 70 قرشا في مجمع البنك المركزي و139 قرشا في مجمع البنوك المعتمدة وكانت حصيللة الصادرات 3.3 مليار دولار، وإذا استبعدنا صادرات البترول تصبح 1.7 مليار دولار. وفي مارس 1988 كان سعر صرف مجمع البنك المركزي 70 قرشا والبنوك المعتمدة 208 قروش وكانت حصيللة الصادرات 2.7 مليار دولار وإذا استبعدنا البترول تصبح 1.6 مليار دولار. وفي أغسطس 1989 زاد سعر البنك المركزي إلى 110 قروش في حين كان سعر السوق المصرفية 256 قرشا والصادرات أصبحت نحو 3.1 مليار دولار وباستبعاد البترول تصبح 1.9 مليار دولار. وفي عام 1990 وصل سعر البنك المركزي 200 قرش وسعر السوق المصرفية وصل إلى 271 قرشا ومع ذلك.
 لم يزد حجم الصادرات عن 3.9 مليار دولار وبغير البترول تصل إلى 1.9 مليار دولار. وفي عام 1991 بلغ سعر صرف الدولار أمام الجنيه 302 قرشا وفي نطاق السوق الحرة بلغ السعر 319 قرشا وبلغ حجم الصادرات نحو 3.6 مليار وباستبعاد البترول يصل الحجم إلى 982 مليون دولار. وفي عام 1993/92 بلغ سعر صرف الجنيه في السوق الحرة 335 قرشا ولم يزد حجم الصادرات عن 3.4 مليار دولار وبدون البترول تصبح الصادرات 614 مليون دولار. ومعنى ذلك أن انخفاض

سعر صرف الجنيه المصري لم يؤد إلى زيادة كبيرة في الصادرات بل إن بعض السنوات شهدت تدهوراً لأداء الصادرات المصرية ويمكن إيضاح الصورة بشكل أكبر في الجدول رقم (3) والرسم البياني التالي :-

جدول رقم (3)

تطور الصادرات المصرية وسعر صرف الدولار

(باستبعاد البترول) مليار دولار

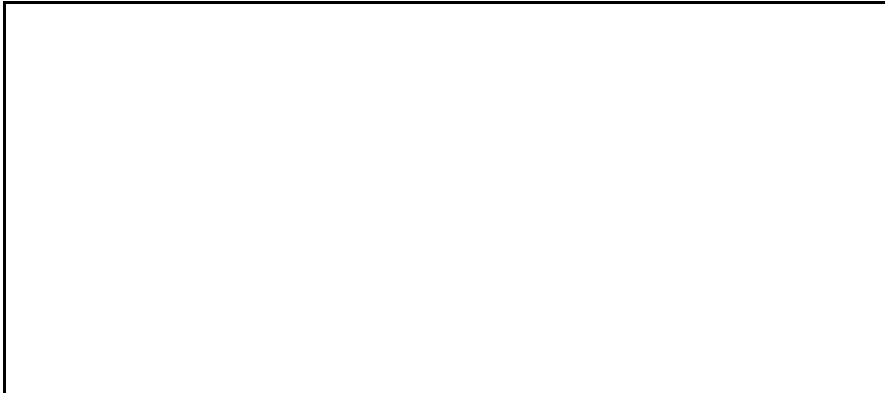
الصادرات المصرية	سعر صرف الدولار (حر)	السنة
1.7	1.39	1987
1.6	2.08	1988
1.9	2.56	1989
1.9	2.71	1990
.982	3.19	1991
.614	3.35	1993/92

المصدر: (تعويم الجنيه والمخاطر التي تهدد الاقتصاد القومي) ندوة نقابة التجارين يوليو 1994 عن: بيانات البنك المركزي المصري.

ويمكن توضيح الصورة في الرسم البياني التالي :

وهو يبين أن تخفيض سعر صرف الجنيه المصري لم يؤد إلى توسع الصادرات كما كان متوقعا. وإنما كان العكس هو الصحيح، وواضح أن أداء الصادرات يرتبط بأداء الاقتصاد القومي بشكل عام.

شكل رقم (1) علاقة سعر صرف الدولار بالصادرات (بدون البترول)



المصدر: بيانات الجدول رقم (3)

ومعنى ذلك أن الصادرات المصرية ترتبط بعوامل أخرى أكثر تأثيراً من سعر الصرف .

ولا شك أن تأثير تخفيض سعر العملة يختلف من اقتصاد لآخر طبقاً لمدى استجابته، فإذا كان تخفيض سعر الصرف يعكس التغيير في الواقع الاقتصادي فإن ذلك يشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ويحول دون هرب رأس المال الوطني إلى الخارج. فعلى سبيل المثال يمكن إرجاع ما حققته تركيا من طفرة في الصادرات أثناء تنفيذها برنامج التكيف الهيكلي يرجع في جزء كبير منه إلى تخفيض سعر الليرة التركية⁽²⁷⁾ (عبدالعال، 1993)، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي رقم (4).

جدول رقم (4)

النسبة المئوية لنمو الصادرات التركية بعد تخفيض سعر الليرة
في الفترة من 1980-1988

1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
11.8	10.3	7.5	8.3	7.4	5.9	5.9	4.7	2.9

المصدر: عادل حميد يعقوب عبدالعال: التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر. رسالة دكتوراة (غير منشورة) تجارة الأزهر 1993. ص 26.

ومن هذا الجدول نجد أن معدل النمو في الصادرات التركية قد تزايد بدرجة كبيرة من 2.9 عام 1980 إلى 8.3 عام 1985 إلى 11.8 في عام 1988 وهو بلا شك معدل نمو كبير. ويمكن إيضاح الصورة بشكل أكبر إذا استعرضنا علاقة معدلات النمو في كل من الصادرات المصرية والواردات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة البحث، في الجدول رقم (5) وقد كانت كالتالي:

جدول رقم (5)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق والصادرات والواردات
المصرية. %

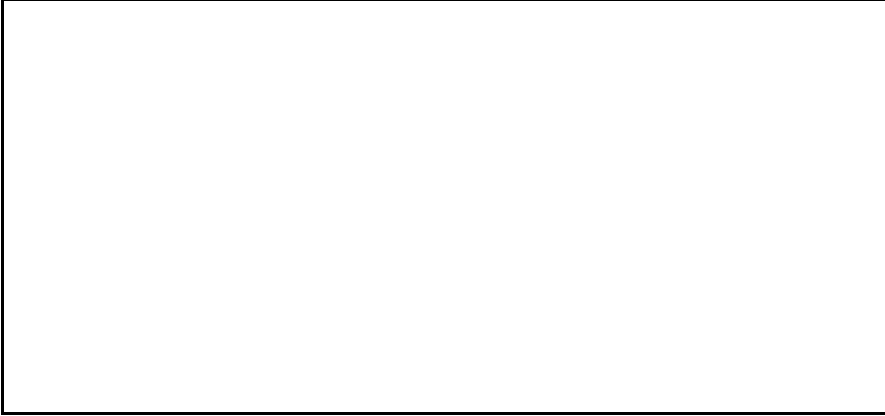
السنة	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	معدل نمو الصادرات	معدل نمو الواردات
1971	3.7	3.6	12.3-
1972	.9	4.5	30.3
1973	22.70	23.9	7.6-
1974	11.9	33.6	154.8
1975	18.1	7.5-	67.3
1976	27.8	8.5	3.2-
1977	22.5	12.3	26.5
1978	19.2	1.7	39.2
1979	28.8	89.4	2.4
1980	36	65.6	26.6
1981	18.3	29.8	93.1
1982	21.4	3.1-	2.8-
1983	12	6.6	15.1
1984	12.1	0.8-	2.0
1985	9.1	1.7	23
1986	30.5	6.2-	49.5
1987	5.7	39.1	28.6
1988	5.8	22.3	31
1989	5.8	20.8	9.8
1990	5.3	69.5	23
1991	148	22.4	5,3

المصدر: حسبت من بيانات: البنك المركزي المصري. المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة

ويمكن عرض البيانات السابقة في الشكل البياني التالي رقم (2):

شكل رقم (2)

العلاقة بين معدلات نمو كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات %.



المصدر: بيانات الجدول السابق.

فمن بيانات الجدول رقم (5) والشكل رقم (2) نجد أنه لا يوجد ارتباط بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وكل من معدل نمو الصادرات والواردات، ويعزز من ذلك أنه عند قياس معامل الارتباط في بيانات الجدول رقم (5) وجد أنه صفر تقريبا، كما أن العلاقة الدلية بينهما غير معنوية.

2 - تأثير انخفاض سعر الصرف على ميزان المدفوعات

تبين الأرقام المنشورة عن فترة البحث (1970-1992) أن فترة السبعينيات كانت تتمتع بفائض في ميزان المدفوعات وصل أعلاه سنة 1980 إذ بلغ الفائض نحو 610.5 مليون جنيه ثم بدأ الميزان يعاني من عجز متزايد طوال فترة الثمانينيات. ومع بداية التسعينيات تناقص العجز إلى أن تحول العجز إلى فائض، وتشير الأرقام المنشورة للبنك المركزي إلى أنه بلغ في سنتي 92/91-1992/1993 نحو 8، 1383، 8، 2181 مليون دولار على التوالي عن الفترة من يوليو/سبتمبر من السنة المالية. ويمكن توضيح الصورة بشكل أكثر في الجدول التالي رقم (6):

جدول رقم (6)

فائض وعجز ميزان المدفوعات في الفترة من 1970-1992/1993 (بالمليون جنيه)

السنة	أرقام العجز أو الفائض
1970	8.6
1971	63.2-
1972	63.2-
1973	116.1
1974	30.2
1975	148.0
1976	31.1
1977	69.1
1978	48.6
1979	391.0
1981/1980	610.5
1982/1981	28.4-
1983/1982	754-
1984/1983	1097.8-
1985/1984	1304.7-
1986/1985	2401.8-
1987/1986	2672.7-
1988/1987	2413.4-
1989/1988	1560.3-
1990/1989	1642.5-
1991/1990	3407.1+
1992/1991	12154.5+
1993/1992	7374.5+

المصدر: البنك المركزي المصري: المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة السنوات من 1983/1982 إلى 1992/1991 رصيد المعاملات الجارية والتحويلات.

ويمكن عرض البيانات السابقة في الرسم البياني التالي رقم (3)

الشكل رقم (3)

فائض وعجز ميزان المدفوعات المصري في الفترة من 1970-1992



المصدر: من بيانات الجدول السابق.

ومن بيانات الجدول رقم (6) والشكل رقم (3) نلاحظ أن فترة السبعينيات تمتعت بوجود فائض في ميزان المدفوعات على الرغم من أن سعر الصرف في هذه الفترة تميز سعره الرسمي بالثبات ثم تحول الفائض إلى عجز في فترة الثمانينيات وتحسن موقف ميزان المدفوعات مع بداية التسعينيات وبدأ الميزان يحقق فائضاً وهذه الفترة هي التي شهدت تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي.

قياس تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر

نحاول هنا قياس تأثير تغيرات سعر الصرف على كل من طلب وعرض النقد الأجنبي في مصر. إلا أننا نواجه بمشكلة أ سعر الصرف متغير تابع أم متغير مستقل؟ بعبارة أخرى أ تغيرات العرض والطلب على العملة الأجنبية في مصر هي التي تؤثر على سعر الصرف أم أن سعر الصرف هو الذي يؤثر على عرض وطلب العملة الأجنبية.

والواقع أن كثيراً من الاقتصاديين يفضل اعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً⁽¹⁸⁾ (Corden, 1990) وحيث إننا نتناول فترة زمنية سابقة، ونستخدم أسعار الصرف الحرة، فإننا نعتبر أن سعر الصرف الحر هو المتغير التابع. وقد حاولنا أن ندخل متغيرات أخرى على الصيغ الدالية إلا أننا وجدنا أنها تفسد العلاقة فضلاً عن عدم توافر بيانات متسقة، وعلى ذلك سنقوم بتقدير صورتين دالتين: الأولى نعتبر سعر الصرف متغيراً تابعاً والثانية نعتبره متغيراً مستقلاً ونورد الدالتين فيما يلي:

$$1- \text{Exch. P} = F (\text{Imports, Exports, Index No.})$$

$$2- \text{Imports} = F (\text{Exch.P})$$

$$\text{Exports} = F (\text{Exch.P})$$

$$\text{Supply} = F (\text{Exch.P})$$

$$\text{Index} = F (\text{Exch.P})$$

هذا وقد جرى استبعاد الدوال الخطية وذلك لاعطائها نتائج أقل جودة من الدوال اللوغاريتمية، وإن كنا سنورد بعض هذه الدوال على سبيل الإستدلال. وباستخدام شكل الدالة اللوغاريتمية، وطريقة المربعات الصغرى، وباستخدام بيانات سلسلة زمنية من 21 سنة عن الفترة من 1970 إلى 1990 (جدول رقم (1) بالملحق الإحصائي) ثم تشغيل هذه البيانات على الحاسب الآلي أمكن الحصول على النتائج التالية:

أولاً: باعتبار سعر الصرف هو المتغير التابع:

1 - تأثير الواردات على سعر الصرف.

$$1- \text{Log} (\text{Exch.P}) = - 1.15 + 0.32 \text{Log Imports}$$

$$\text{T. test} \quad (-7.66) \quad (7.88)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.1499) \quad (0.0435)$$

$$S = 0.100 \quad R^2 = 76.6\% \quad R^2(\text{adj}) = 75.4\% \quad F (\text{test}) = 61.98$$

2- تأثير الصادرات على سعر الصرف.

$$2- \text{Log} (\text{Exch. P}) = - 1.03 + 0.30 \text{Log Exports}$$

$$\text{T. test} \quad (-5.5) \quad (5.7)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.187) \quad (0.053)$$

$$S = 0.1256 \quad R^2 = 63.1\% \quad R^2(\text{adj.}) = 61.1\% \quad F = 32.4$$

3- تأثير الفرق بين الصادرات والواردات على سعر الصرف.

$$3- \text{Log} (\text{Exch. P}) = - 0.883 + 0.294 \text{Log} (\text{Imports-Exports})$$

$$\text{T. test} \quad (-10.14) \quad (10.59)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.0871) \quad (0.028)$$

$$S = .0784 \quad R^2 = 85.5\% \quad R^2(\text{adj}) = 84.7\% \quad F = 112.14$$

4- تأثير عرض العملية الأجنبية على سعر الصرف .

$$4- \text{Log (Exch. P)} = - 0.765 + 0.235 \text{ Log Supply}$$

$$\text{T.test} \quad (-4.23) \quad (4.42)$$

$$\text{St.Dev.} \quad (0.1805) \quad (0.05325)$$

$$S = 0.1446 \quad R^2 = 50.7\% \quad R^2(\text{adj}) = 48.1\% \quad F = 19.55$$

5- تأثير الارتفاع في الأسعار على سعر الصرف .

$$5- \text{Log (Exch. P)} = - 1.40 + 0.57 \text{ Log Index}$$

$$\text{T.test} \quad (-15.73) \quad (16.11)$$

$$\text{St.Dev.} \quad (0.0892) \quad (0.0354)$$

$$S = 0.0535 \quad R^2 = 93.2\% \quad R^2(\text{adj}) = 92.8\% \quad F = 9.58$$

6- تأثير كل من الواردات والصادرات وارتفاع الأسعار على سعر الصرف .

$$6- \text{Log (Exch)} = - 1.40 - 0.072 \text{ Log Imports} - 0.175 \text{ Log Exports} +$$

$$\text{T.test} \quad (-29.8) \quad (-0.36) \quad (-1.16)$$

$$\text{St. Dev} \quad (0.0469) \quad (0.198) \quad (0.15)$$

$$+0.878 \text{ Log Index} + 0.034 \text{ Log Supply}$$

$$\text{T.test} \quad (15.47) \quad (0.63)$$

$$\text{St.Dev} \quad (0.057) \quad (0.054)$$

$$S = 0.02 \quad R^2 = 99.2\% \quad R^2(\text{adj}) = 99.0\% \quad F = 496.8$$

ثانياً - اعتبار سعر الصرف متغيراً مستقلاً :

1- تأثير سعر الصرف على الواردات .

$$1- \text{Log Imports} = 3.62 + 2.41 \text{ Log Exch. P}$$

$$\text{T.test} \quad (60.2) \quad (7.9)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.0603) \quad (0.305)$$

$$S = 0.274 \quad R^2 = 76.6\% \quad R^2(\text{adj}) = 75.4 \quad F = 62.15$$

2- تأثير سعر الصرف على الصادرات :

$$2- \text{Log Exports} = 3.46 + 2.1 \text{ Log Exch. P}$$

$$\text{T. test} \quad (47.5) \quad (5.69)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.073) \quad (0.369)$$

$$S = 0.332 \quad R^2 = 63.1\% \quad R^2(\text{adj}) = 61.1\% \quad F = 32.43$$

3- تأثير سعر الصرف على الرقم القياسي .

$$3- \text{Log Index} = 2.46 + 1.63 \text{ Log Exch. P}$$

$$\text{T.test} \quad (123.2) \quad (16.11)$$

$$\text{St. Dev.} \quad (0.0200) \quad (0.1014)$$

$$S = 0.091 \quad R^2 = 93.2\% \quad R^2(\text{adj}) = 92.8\% \quad F = 259.6$$

4 - تأثير سعر الصرف على عرض العملة الأجنبية .

$$4- \text{Log Supply} = 3.29 + 2.15 \text{Log Exch. P}$$

T.test	(34.28)	(4.42)
St. Dev.	(0.096)	(0.487)
S= 0.4374	R ² = 50.7%	R ² (adj)= 48.1 F= 19.55

5 - تأثير سعر الصرف على الفرق بين الواردات والصادرات .

$$5- \text{Log (Im.-Ex.)} = 3.01 + 2.91 \text{Log Exch.}$$

T.test	(55.65)	(10.69)
St. Dev.	(0.054)	(0.275)
S= 0.2467	R ² = 85.5%	R ² (adj) = 84.7% F= 112.14

تحليل نتائج المعادلات الرياضية :

أولاً: باعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً:

أ - المرونات :

توضح المعادلات أن المرونات المتحصّل عليها ضعيفة بشكل عام فهي أقل من الواحد الصحيح بمعنى أن درجة حساسية سعر الصرف للتغيرات في الصادرات والواردات، أو عرض العملة الأجنبية أو الرقم القياسي للأسعار ضعيفة وتتراوح ما بين 23، إلى 57، ومع ذلك نجد أن تأثير سعر الصرف بالتغيرات في الأسعار يبلغ نحو 57، وهو أكبر من تأثيره بكل من الواردات والصادرات وكذلك عرض العملة الأجنبية وهي على التوالي 32، 30، 23، وهذا طبيعي في حالة الاقتصاد المصري . وربما يرجع ذلك إلى أن هناك عوامل أخرى تؤثر على سعر الصرف أو أن هذا السعر الحر لا يعكس قوى العرض والطلب بصورة صحيحة نتيجة لتدخل الدولة وتأثيرها على هذا السعر . كما أن الصادرات والواردات كانت مداراة بواسطة الدولة عن طريق عقد اتفاقيات دفع تجارية متعددة الأطراف بين الدولة والدول المختلفة . وقد قدرت دراسة للبنك الدولي سنة 1981 أن المرونة السعرية للطلب على القطن المصري طويل التيلة بواسطة الدول الصناعية في الأجل الطويل يبلغ نحو -0.65⁽²⁸⁾ (Page, 1982: 99-102) وهي مرونة ليست كبيرة .

ب - توضح نتائج الاختبارات الإحصائية بشكل عام أنها معنوية سواء اختبارات (ت) أو (ف) .

ج - معامل الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وبين سعر الصرف: نجد المعامل بشكل عام مرتفعاً ويبلغ أقصاه في حالة علاقة سعر الصرف بالرقم القياسي أو بارتفاع الأسعار حيث يصل إلى نحو 96.5% بينما يكون أقل ما يمكن في حالة معامل ارتباط سعر الصرف بعرض العملة الأجنبي 71%. بينما علاقة الارتباط بين سعر الصرف والصادرات بلغ 79% وعلاقته بالواردات 87.5%. ونورد فيما يلي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية المختلفة.

جدول رقم (7)

مصفوفة الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف/

الرقم القياسي	الصادرات	الواردات	سعر الصرف	
			95	الواردات
		93	86	الصادرات
	92	98	99	الرقم القياسي للأسعار
87	93	91	80	عرض العملة الأجنبية

المصدر: جرى حسابها من المعادلات السابقة.

ونلاحظ على مصفوفة الارتباط أن المعاملات مرتفعة بشكل عام إلا أن الارتباط بين الرقم القياسي للأسعار وبين سعر الصرف أكبر من أي معامل آخر وبالمثل ارتباط الرقم القياسي للأسعار بكل من الواردات والصادرات إذ يبلغ نحو 98%، 92%. بينما نجد أن معامل ارتباط عرض العملة الأجنبية بسعر الصرف أقل من غيره من المتغيرات الأخرى. كما يلاحظ أن ارتباط عرض العملة الأجنبية بكل من الصادرات والواردات مرتفعة إذ يبلغ على التوالي نحو 93%، 91%.

وعند محاولة تضمين كل المتغيرات السابقة (الواردات، والصادرات، والرقم القياسي للأسعار، وعرض العملة الأجنبية) في معادلة واحدة وذلك في المعادلة رقم (6) وجدنا أن معامل الارتباط قد ارتفع إلى 99%، وتزايدت قيمة (ف). ومع ذلك نجد أن الاختبار الإحصائي (ت) في المعادلة معنويًا فقط بالنسبة إلى متغير واحد فقط هو

عرض العملة الأجنبية. ومعنى ذلك أن الارتباط المرتفع بين المتغيرات المستقلة أفسد العلاقة الدالية على الرغم من ارتفاع معامل الارتباط ومعنوية الاختبار الإحصائي (ت) لذلك لا تصلح هذه الدالة للتعبير عن العلاقة بين هذه المتغيرات.

وفي محاولة أخرى لمعرفة تأثير كل من الواردات والصادرات بصورة مجتمعة على سعر الصرف باستخدام الدالة الخطية وليس الدالة اللوغاريتمية حصلنا على الدالة التالية:

$$\begin{aligned} - \text{Exch. P.} &= 0.644 + 0.00008 \text{ Imports} - 0.000025 \text{ Exports} \\ \text{T.test} & \quad (9.06) \quad (5.63) \quad (-0.91) \\ \text{St. Dev.} & \quad (0.071) \quad (0.00001) \quad (0.00002) \\ \text{S} &= 0.1929 \quad \text{R}^2=90.5 \quad \text{R}^2\text{adj.} = 89.4 \quad \text{F}=85.67 \\ \text{DW} &= 0.45 \end{aligned}$$

ويلاحظ على المعادلة السابقة أن الاختبارات الإحصائية فيها معنوية بشكل عام ما عدا اختبار درين واتسون. وتظهر المعادلة أن معامل انحدار الواردات أكبر من الصادرات ومعنى ذلك أن تأثير الواردات على سعر الصرف أكبر من الصادرات وإن كان تأثيرهما معا ضعيفاً على سعر الصرف وهذا شيء طبيعي كما سبق أن ذكرنا حيث إن سعر الصرف في الفترة السابقة كان مُداراً من جانب الحكومة. ومن ناحية أخرى نجد أن علاقة الواردات بانخفاض سعر صرف الجنيه علاقة طردية بينما علاقة الصادرات بانخفاض سعر صرف الجنيه علاقة عكسية.

ثانياً: باعتبار سعر الصرف متغيراً مستقلاً.

1 - المرونات:

تبين المعادلات المطروحة أن مرونة المتغيرات كبيرة بشكل عام فهي أكبر من الواحد الصحيح ومعنى ذلك أن درجة حساسية الواردات والصادرات وعرض العملة الأجنبية للتغيرات في سعر الصرف كبيرة. وتتراوح المرونة ما بين 1.63 في حالة تأثير سعر الصرف على الرقم القياسي إلى 2.4 في حالة تأثيره على الواردات، و2.1 في حالة تأثيره على الصادرات، و2.2 في حالة تأثيره على عرض العملة الأجنبية. وواضح من استعراض المرونات السابقة أن تأثير سعر الصرف على ارتفاع الأسعار أقل من تأثير سعر الصرف على الواردات والصادرات ومع ذلك تظل المرونة أكبر من الواحد.

- 2 - معامل الارتباط بشكل عام كبير ما عدا معامل ارتباط سعر الصرف بعرض العملة الأجنبية الذي يكون أقل من غيره. إذ يبلغ 71.2٪ ويلاحظ أن معاملات الارتباط هي نفسها السابقة.
- 3 - تبين المعادلات أن الاختبارات الإحصائية جميعها معنوية سواء اختبار (ت) أو اختبار (ف).

الخلاصة والنتائج

تعتبر مشكلة تدهور سعر الصرف من المشاكل الكبيرة التي واجهت الاقتصاد المصري منذ فترة طويلة بلغت أكثر من عقدين من الزمان. لقد بدأت أسعار سعر صرف الجنيه المصري تأخذ أبعاداً مثيرة وأصبحت محل جدل كبير بعد بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي.

وتخلص الدراسة إلى أن تحرير سعر صرف الجنيه المصري سيترتب عليه مجموعة من الآثار بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي بسبب الظروف الخاصة بالاقتصاد القومي، ولكي تدعم الآثار الايجابية لتحرير سعر الصرف يجب أن يكون التخفيض مدعوماً بحزمة مناسبة من السياسات المالية والنقدية. ويمكن عرض هذه النتائج باختصار كما يلي:

- 1 - سيترتب على تحرير سعر صرف الجنيه المصري إعطاء السلع والخدمات قيمها الحقيقية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي. غير أن تحقيق هذا الهدف لا بد أن يكون مقرونا بسياسات زيادة العرض وتخفيض الطلب، وعدم المبالغة في تقييد الائتمان الخاص بالنشاط الاقتصادي.
- 2 - من الممكن إجراء تخفيض حقيقي في سعر الصرف دون تخفيض سعر العملة، وذلك بإجراء أو أكثر من الإجراءات التالية:
 - أ - بتخفيض سعر السلع غير القابلة للتبادل بالنسبة لأسعار السلع القابلة للتبادل أو حينما تنخفض الأسعار المحلية بالنسبة للأسعار الأجنبية مقيسة بنوع من العملة القياسية.
 - ب - ويمكن الوصول إلى ذلك أيضا عن طريق جعل التضخم المحلي أقل من معدل التضخم الأجنبي ذي الصلة بنفس الاقتصاد.
 - ج - وربما لا يستلزم الأمر حدوث تخفيض في سعر العملة إذا كان في

مقدور السياسات المالية النقدية الانكماشية أن تخفض التضخم المحلي بالقدر المرغوب.

د - في بعض الأحيان يصعب تخفيض السعر النسبي للسلع غير القابلة للتبادل بمجموعة من السياسات الانكماشية إما بسبب عدم القدرة على ذلك أو بسبب أنها سياسات غير مرغوبة بسبب تأثيرها السلبي: أولاً على الناتج، وثانياً بسبب أن ضغط عجز الميزانية (تخفيض الإنفاق، ومضاعفة الضرائب) سيكون له آثار سياسية واجتماعية كبيرة بسبب تأثيره على توزيع الناتج والدخل الحقيقيين. وثالثاً: أن الهبوط في التوسع النقدي قد يؤدي إلى تفاقم مشكلة البطالة وهو ما تعاني منه مصر بشدة.

3 - إن تخفيض سعر العملة المصرية يمكن أن يزيد عرض الصادرات في الأجل الطويل، إما نتيجة لزيادة الطاقات الإنتاجية أو استخدام طاقات إنتاجية عاطلة أو تحويل الموارد الإنتاجية من قطاعات بدائل الواردات إلى قطاع التصدير. وتظهر الدراسات التي أجريت على علاقة الصادرات بنمو الناتج المحلي ما يلي:-

1 - أن الصادرات تساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من التغير في حجم الصادرات ومع ذلك فإن هناك دراسات شككت في إمكانية حدوث ذلك.

2 - أن الصناعات المخصصة لعملية التصدير تكون إنتاجية عوامل الإنتاج المستخدمة فيها مرتفعة. وبالتالي فإن تحويل القطاعات المخصصة للإنتاج المحلي إلى قطاعات للتصدير سيؤدي إلى زيادة الإنتاجية.

3 - إن الدول التي تتجه إلى التصدير تستفيد من الاقتراب من التخصيص الأمثل للموارد وبالتالي تحقق معدل نمو مرتفع للناتج المحلي.

إلا أن النتائج السابقة تظل محل شك كبير بسبب أن النتائج المتحصّل عليها من البيانات الإحصائية عن الاقتصاد المصري في الفترة الماضية، أظهرت أن تناقص سعر صرف الجنيه المصري لم يصاحبه زيادة في الصادرات بل العكس هو الصحيح. وربما يرجع ذلك إلى أن معدلات الأداء الاقتصادي خلال نفس هذه الفترة شهد تدهور معظم مؤشرات النجاح للاقتصاد القومي. الأمر الذي يعني أن تدهور الصادرات المصرية يرجع إلى الاختلالات الهيكلية. أما بالنسبة للمعالجة الرياضية والخاصة بتأثير تغيرات سعر الصرف على الصادرات فإن النتائج أظهرت

كبر المرونة والتي بلغت نحو 2.1 وأن هناك علاقة ارتباط متوسطة بينهما تبلغ نحو 63٪. وبالنسبة لأثر تغيرات سعر الصرف على الواردات تظهر أيضا النتائج أن المرونة كبيرة وتبلغ 2.4 وأن معامل الارتباط 76٪، وبالتالي فإن تأثير الواردات بتغيير سعر الصرف يكون أكبر من تأثير الصادرات.

4 - تؤثر تغيرات سعر الصرف على المستوى العام للأسعار بدرجة كبيرة وتبلغ المرونة نحو 1.6 وعلاقة الارتباط بينهما قوية. وبالنسبة للدوائج بالعملة الأجنبية وتأثيرها بتغيرات سعر الصرف نجد أنها كبيرة وتبلغ المرونة 2.2 وعلاقة الارتباط بينهما متوسطة.

5 - في حالة اعتبار سعر الصرف متغيراً تابعاً نجد أن درجة حساسية سعر الصرف للتغيرات في الواردات أو الصادرات أو عرض العملة الأجنبية أو الرقم القياسي للأسعار ضعيفة، وهي على التوالي 0.32، 0.30، 0.23، 0.57.

ومن النتائج السابقة نجد أن تخفيض سعر الصرف لن يكون له تأثير كبير على تحسن الصادرات ما لم تكن السياسات الحكومية مصحوبة بإجراءات تشجع الصادرات وإزالة المعوقات التي تحول دون تزايدها. إن إصلاح هيكل الصادرات وزيادة مرونة الجهاز الإنتاجي ستكون أكثر تأثيراً على الصادرات من تخفيض سعر صرف الجنيه، وإن كان ذلك لا يمنع من إعطاء سعر الصرف قيمته الحقيقية بعيداً عن المبالغة.

الهوامش

- (1) Dornbusch, Rudger: "The Case For Trade Liberalization In Developing Countries". *Journal Of Economic Perspective*. Vol. 6 No 1 Winter, 1992 P.P 69-85.
- (2) تظهر بيانات صندوق النقد الدولي أن الأداء الاقتصادي للدول النامية في عقد الثمانينيات كان أقل بدرجة ملحوظة منه في عقد السبعينيات. انظر: محمد أ. العريان وشمس الدين طارق: الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية. التمويل والتنمية. صندوق النقد الدولي. سبتمبر 1993.
- (3) - صندوق النقد الدولي: آفاق الاقتصاد العالمي. مايو 1994. ص ص 67-57. لمزيد من التفصيل عن أهداف وأدوات الإصلاح الاقتصادي، راجع: د. محمد ناظم حنفي: الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. القاهرة 1992 ص ص 240-204.
- (4) شيرين حسن الشواربي: سياسة تخفيض قيمة الجنية المصري وأثرها على النشاط الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية 1983/82 - 1987/86. رسالة ماجستير

- (غير منشورة) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية سنة 1990 ص 5.
- د. رمزي زكي: مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز بموازن المدفوعات للبلاد النامية. معهد التخطيط القومي بالقاهرة. مذكرة داخلية رقم 570 سنة 1977 ص ص 2-12.
- Feder, Gershon: On Exports and Economic Growth. W.B. **Staff Working Paper, No 508 February 1982.** (5)
- Ibid P. 2. (6)
- Robinson, J: **Reading In Theory of International Trade. Philadelphia Blakiston, 1944 P. 400.** (7)
- سعد السيد أبو العينين: سياسات سعر الصرف في السودان في الفترة من 1985-1970. رسالة دكتوراة (غير منشورة) كلية الاقتصاد. جامعة القاهرة. 1989. ص 105-98. (8)
- Ballassa, Bela: Exchange Rates and Foreign Trade In Korea, The World Bank, **Working Papers March, 1991, WPS 635.** (9)
- Corden, W. Max: Exchange Rate policy In Developing Countries, The World Bank, **Working Papers, April 1990, WPS 412.**
- Ballassa, Bela: **Policy Reform In Developing Countries, New York Pergamon Press 1977.** (10)
- : Exports And Economic Growth. Further Evidence, **Journal Of Development. Economics, Vol. 5 No. 2 June 1978 P.P 181-189.**
- :Export, Policy Choices And Economic Growth In Developing Countries After 1973, Oil Shock. **Journal Of Development Economics. Vol, 18, May, June 1985 PP. 23-25.**
- : Adjustment Policies In East Asia, Policy, Planning and Research, **Working papers, The World Bank. Septemper 1989. WPS 280.**
- Jung, Whoo. S. And Marshall, Peyton. J: Export Growth and Causality In Developing Countries. **Journal Of Developing Economics, Vol, 18, 1985 P.P. 1-12.**
- في دراسة قام بها Whoo. S. Tung And Marshall عام 1985 عن العلاقة السببية بين معدل نمو الصادرات ونمو الناتج القومي بالنسبة لسبع وثلاثين دولة باستخدام السلاسل الزمنية للفترة من 1950-1981، وجد أن هناك علاقة سببية بينهما، ولكن هذا الارتباط بينهما أيضا يرجع إلى ارتباطهما بعوامل أخرى. وقد أكدت الدراسة من ناحية أخرى أن استراتيجية تنمية الصادرات تعتبر استراتيجية مثلى للنمو في اندونيسيا ومصر وكوستاريكا بينما لم تثبت العلاقة السببية في باقي الدول.
- Ibid. P.P. 1-12
- نجلاء محمد إبراهيم بكر: استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية. كلية الاقتصاد. جامعة الملك سعود فرع القصيم. إصدار بحثي رقم 23 سنة 1414 هـ ص 11.

- (11) المرجع السابق.
- (12) أوموتوندا. أ. ج. جونسون: تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات. التمويل والتنمية مارس 1987 المجلد 24 رقم (1) ص ص 23-26.
- (13) Murphy, Robert G: Stock Prices, Real Exchange Rates and Optimal Capital Accumulation: **Staff Papers, Internatinal Monetary Fund. Vol. 36, No, 1, March, 1989 P.P. 102-129.**
- (14) أوموتوندا أ.ج. جونسون: تخفيض سعر العملة والواردات. التمويل والتنمية. يونيو 1987 المجلد 24 رقم (2) ص ص 18-21.
- (15) المرجع السابق. ص ص 18-21.
- (16) عن أسباب ظاهرة هروب رأس المال انظر:
- Chhibber, A Jay and Shafik, Nemat: Does Develuation Hurt private Investment? The Indonesian Case: The World Bank. **Working Papers, May 1990 WPS 418.**
- (17) أوموتوندا. أ. ج. جونسون: تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات. مرجع سابق ص ص 23-26. Murphy, Robert G: op.cit P.P. 102-129.
- (18) د. محمد نظام حنفي: مرجع سابق. ص ص 234، 235.
- (19) Corden, W. Max: op. cit. P.P. 39-41
- (20) Chhibber, A Jay and Shafik, Nemat: op.cit. P.P. 39-40.
- (21) محمد يونس عبده عبدالحليم: العلاقات التبادلية بين سياسات التجارة الدولية وسياسات التنمية الاقتصادية مع التطبيق على مصر. رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر. 1993 ص 150.
- (22) مجلس الشورى: تقرير لجنة الشؤون المالية والاقتصادية عن سعر الصرف في مصر. خلال الفترة من عام 1947 حتى الآن. سنة 1986 ص ص 26، 27.
- (23) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.
- (24) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. العددان الأول والثاني المجلد 46 سنة 1993 ص 91.
- (25) البنك المركزي المصري: تقارير سنوية متفرقة.
- (26) البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية: أعداد متفرقة.
- (27) عادل حميد يعقوب عبدالعال: التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر. رسالة دكتوراة (غير منشورة) تجارة الأزهر 1993. ص 26.
- (28) Jr, John M. Page: Shadow Prices For Trade Strategy and Investment Planning In Egypt. **World Bank Staff Working Papers. No. 521 1982. P.P. 99-102.**

الملحق الإحصائي جدول رقم (1)

الواردات الصادرات	عرض العملة الأجنبية	الرقم القياسي	الصادرات	الواردات	سعر الصرف	السنة	مسلسل
200.7	31.8	115.2	431.8	632.5	0.65	1970	1
211.1	448.9	116.3	448.8	660.0	0.69	1971	2
202.5	487.8	119.1	487.8	690.3	0.70	1972	3
223.5	562.7	126.8	562.7	783.2	0.70	1973	4
532.7	931.5	142.7	931.5	1464.2	0.725	1974	5
968.6	1035.3	158.4	1035.3	2003.9	0.725	1975	6
593.0	1082.6	176	1403.1	1996.1	0.725	1976	7
493.1	1574.2	196.2	1778.1	2271.2	0.745	1977	8
1503.9	2307.0	220.0	3188.2	4692.1	0.745	1978	9
512.4	3084.4	237.4	5225.9	5738.3	0.760	1979	10
374.3	4353.7	291.9	6447.4	6821.7	0.800	1980	11
1132.1	5212.8	327.3	7228.3	8360.4	0.92	1981	12
1866.7	4479.0	374.3	6739.9	8606.6	1.085	1982	13
771.9	5323.6	469.7	7892.6	8664.5	1.165	1983	14
1116.1	5988.4	531.4	8732.9	9849.0	1.267	1984	15
1460.2	5713.9	600.4	8676.6	10136.8	1.595	1985	16
6707.9	3541.4	752.3	6347.3	13055.2	1.912	1986	17
11029	3514.0	817.6	85187	19548.0	2.112	1987	18
11501.3	7253.4	898.6	10825.2	22326.5	2.14	1988	19
14161.8	13354.0	987.3	11673.5	25835.3	2.20	1989	20
15302.2	12200.0	1133.0	14961.0	30263.2	2.24	1990	21
		1370	11542.6	32971.2	3.33	1991	22
		1569.7	1322.2	35662.4	3.33	1992	23

المصدر: البنك المركزي المصري. المجلة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

البنك الأهلي المصري: النشرة الاقتصادية. أعداد متفرقة.

المراجع العربية:

- أموتوند، أ.ج. جونسون
1987 "تخفيض سعر العملة والواردات" التمويل والتنمية، المجلد 24
مارس رقم 1.
- 1987ب "تخفيض سعر العملة وتوسيع الصادرات" التمويل والتنمية،
المجلد 24 مارس رقم 1.
- رمزي زكي
1977 مدى فاعلية سياسة تخفيض قيمة العملة الوطنية في علاج العجز
بموازين المدفوعات للبلاد النامية. معهد التخطيط القومي
بالقاهرة (مذكرة داخلية رقم 570).
- سعد السيد أبوالعينين
1989 سياسات سعر الصرف في السودان في الفترة من 1970-1985
رسالة دكتوراة (غير منشورة) كلية الإقتصاد - جامعة القاهرة.
- شيرين حسن الشواربي
1990 سياسة تخفيض قيمة الجنيه المصري، وأثرها على النشاط
الصناعي الجاري خلال فترة الخطة الخمسية 1983/1986-87
رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الإقتصاد - جامعة القاهرة.
- عادل حميد يعقوب عبدالعال
1993 التكيف مع النمو في البلدان النامية، مع إشارة خاصة إلى مصر.
رسالة دكتوراة (غير منشورة).
- محمد. أ. العريان وشمس الدين طارق
1993 الإصلاحات الهيكلية في البلدان العربية. التمويل والتنمية.
صندوق النقد الدولي.
- محمد ناظم حنفي
1992 الإصلاح الإقتصادي وتحديات التنمية، القاهرة.

محمد يونس عبده عبدالحليم

1993 العلاقات التبادلية بين سياسات التجارة الدولية وسياسات التنمية الإقتصادية مع التطبيق على مصر، رسالة ماجستير (غير منشورة) القاهرة.

نجلاء محمد إبراهيم بكر

1414هـ استراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في المملكة العربية السعودية وتأثيرها على الناتج المحلي الإجمالي. مركز البحوث وتنمية الموارد البشرية، جامعة الملك سعود (القصيم).

المراجع الأجنبية

Ballassa, Bela.

1991 Exchange Rates and Foreign Trade in Korea, The World Bank, Working Papers, March, WPS, 635.

1977 Policy Reform in Developing Countries, New York Pergamon Press.

1978 "Exports and Economic Growth. Further Evidence", Journal of Development Economics, Vol. 5 No.2, June.

1985 "Export, Policy Choices and Economic Growth in Developing Countries After 1973, Oil Shock". Journal of Development Economics. Vol. 18, May, June.

1989 Adjustment Policies in East Asia, Policy, Planning and Research, Working papers, the World Bank, September. WPS 280.

Chhibber, A Jay and Shafik, Nemat.

1990 Does Develuation Hurt Private Investment? The Indonesian Case: The World Bank. Working Papers, May, WPS 418.

Corden, W. Max.

1990 Exchange Rate Policy in Developing Countries, the World Bank, Working Papers, April, WPS 412.

Dornbusch, Rudger.

1992 "The Case for Trade Liberalization in Developing Countries". Journal of Economic Perspective. Vol. 6, No. 1 Winter.

Feder, Gershon.

1982 On Exports and Economic Growth. W.B. Staff Working Paper, No.508 Feb.

Jung, Whoo, S. and Marshall, Peyton J.

1985 "Export Growth and Causality in Developing Countries". Journal of Developing Economics, Vol.18.

Jr. John M. Page.

1982 Shadow Prices for Trade Strategy and Investment Planning in Egypt. World Bank Staff Working Papers. No.521.

Murphy, Robert G.

1989 "Stock Prices, Real Exchange Rates and Optimal Capital Accumulation": Staff Papers, International Monetary Fund. Vol. 36, No. 1, March.

Robinson, J.

1944 Reading in Theory of International Trade. Philadelphia Blakiston, p.400.

استلام البحث: يونيو 1995

اجازة البحث: ابريل 1996

The Impact of The Exchange Rate Liberalization of The Egyptian Pound on Some Economic Variables

Fathi Khalifa Ali Khalifa.

The Islamic University of
Muhammad Ibn Saud.
Kingdom of Saudi Arabia.

This paper examines the effects of the exchange liberalization of the Egyptian Pound on some economic variables such as imports, exports and price, index. The analysis covers the main following points:-

- 1- The debate about the devaluation effects.
- 2- The measuring and study of the impact of changes in exchange rate on the supply and demand of the foreign currencies.
3. The impact of the exchange rate liberalization on the balance of payment.

The study concludes that the liberalization will bring many effect, some of them positive and others negative. The devaluation should be accompanied by suitable monetary and fiscal policies.
